الأمم المتحدة S/2001/472

مجلس الأمن

Distr.: General
11 May 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم مذكرة بشأن عملية السلام في بوروندي: التحدي الأمني (انظر المرفق).

ومن شأن هذه الوثيقة أن تساعد أعضاء المجلس عشية جولة مجلس الأمن في أفريقيا الوسطى على أن يدركوا بشكل أفضل تأثير الإشكالية الأمنية على عملية السلام في بوروندي وكذلك البعد الإقليمي للصراع البوروندي.

ولذلك سأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم المذكرة على جميع أعضاء مجلس الأمن بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) مارك نتيتويا
السفير
الممثل الدائم

140501 120501 01-36921 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن عملية السلام البوروندية: التحدي الأمني

أولا – السياق العام

لمواجهة الأزمة السياسية والأمنية التي اندلعت في البلد منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فضلت حكومة الرئيسة بيويا اتباع نهج يفضي إلى تسوية الأزمة عن طريق التفاوض وذلك منذ أن تقلد مقاليد السلطة مرة أخرى في شهر تموز/يوليه ١٩٩٦.

وبعد محاولة أولى للتفاوض جرت في روما (تحت رعاية سان أغيديو) مع الجماعة المسلحة الرئيسية المعروفة آنذاك (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية)، بادرت الحكومة إلى عقد مفاوضات أروشا في حزيران/يونيه ١٩٩٨، في الإطار دون الإقليمي، الذي تمت توسعة نطاقه فيما بعد ليشمل المجتمع الدولي. وقد خطت هذه المفاوضات التي جمعت الحكومة والجمعية الوطنية و ١٧ حزبا سياسيا معترفا به والحركات السياسية في المنفى، خطوة تعتبر حاسمة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ تمثلت في التوقيع بصفة رسمية على ''اتفاق أروشا من أجل السلام والمصالحة في بوروندي''. وقد كللت هذه النتيجة الجهود الدؤوبة التي بذلها الوسيط، نيلسون مانديلا، الذي تمكن من كفالة مساهمة المنطقة والمجتمع الدولي بأسره ومن ضمان تعاون الأطراف البوروندية المعنية في الوقت نفسه.

وقد أدرك الرئيس مانديلا، الذي أعقب الراحل معلمو جوليوس نيريري كوسيط، صواب الطلب، الذي كررته حكومة بوروندي مرات عديدة لسلفه، والمتمثل في إشراك الجماعتين المسلحتين في مفاوضات أروشا التي استبعدتا منها حتى ذلك الوقت. والجماعتان هما ''قوات الدفاع عن الديمقراطية'' المنشقة عن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية المنشقة عن حزب تحرير شعب الهوتو.

وهاتان الجماعتان هما العنصران الرئيسيان للتمرد المسلح في الوقت الراهن الذي يقوم بعمليات في الميدان وله وجود أيضا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي تنزانيا. ورغم الجهود التي بذلها الرئيس مانديلا لإشراك هاتين الجماعتين في المرحلة النهائية من مفاوضات أروشا، فإنه لم يفلح حتى الآن في أن تصبحا حقا طرفا في عملية مفاوضات جادة. وكان من المقرر أن تستكمل هذه العملية الاتفاق السياسي الذي أبرم في أروشا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، مضيفة إليه الجزء الأساسي الذي كان يفتقر إليه والذي يحدد تنفيذه ألا وهو البروتوكول المتعلق بوقف إطلاق النار.

ولم تسجل الجهود التي قامت بها الوساطة فيما بعد بدعم من نائب رئيس جنوب أفريقيا، جاكوب زوما، ومنذ وقت أقرب الرئيس عمر بونغو رئيس غابون، تقدما أكثر أهمية، رغم التسهيلات التي قدمها رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرئيس الراحل لوران كابيلا والرئيس جوزيف كابيلا في تنظيم لقائين بين رئيس بوروندي وزعيم قوات الدفاع عن الديمقراطية في كانون الثاني/يناير وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقد استجابت حكومة بوروندي من جانبها لجميع اللقاءات التي تم تنظيمها بغية الشروع جديا في هذه المفاوضات الرامية إلى التوصل على وجه السرعة إلى وقف إطلاق النار مع الجماعتين سويا أو على انفراد. بيد أن أيا من الجماعتين لا تبدو مستعدة للتفاوض. وقد استخدمتا كافة الذرائع الممكنة لعدم حضور اللقاءات أو قدمتا، عند حضورهما، حججا تتسم بالتهرب لمنع بدء المناقشة والحيلولة دون إحراز تقدم فيها.

والحقيقة التي ينبغي الخلوص إليها اليوم هي أن منطق الحرب لا يزال يسود هاتين الجماعتين المسلحتين. ويبدو

أنهما تفضلان خيار الانتصار العسكري. وعند التوقيع على اتفاق أروشا، حرص ممثلو المجتمع الدولي الذين حضروا التوقيع، لا سيما رؤساء دول المنطقة، على ضمان الاتفاق بتوقيعهم عليه أو بحضورهم. ويشمل هذا الضمان التزامهم الواضح بالعمل سويا على تحقيق اشتراك الجماعتين المسلحتين في المفاوضات ووقف أعمال العنف سعيا إلى وقف إطلاق النار. وفي حالة عدم استجابة الجماعتين المسلحتين إلى النداء الذي وجهه إليهما هؤلاء الشركاء الدوليون، فإنهما سيكونان عرضة لتدابير تأديبية أوضحها الاتفاق (انظر المادة ٢ من ديباجة اتفاق أروشا من أجل السلام والمصالحة في بوروندي)[1].

(١) **المادة ٢**

(أ) وبناء عليه توجه الأطراف نداء إلى الجماعات المسلحة التابعة للأطراف غير الموقعة لوقف أعمال القتال والعنف فورا، وتدعو هذه الأطراف غير الموقعة إلى المشاركة في المفاوضات أو الشروع في مفاوضات جادة للتوصل إلى وقف إطلاق النار. وتتفق الأطراف على القيام، إضافة إلى هذه الدعوة الرسمية، على سبيل الأولوية باتخاذ كافة التدابير المعقولة واللازمة لدعوة هذه الأطراف غير الموقعة إلى المشاركة في مفاوضات وقف إطلاق النار.

(ب) وتلتزم الأطراف، في حالة رفض الأطراف المتقاتلة هذه الدعوة ومواصلة أنشطتها القتالية ضد الشعب البوروندي أو ضد جزء من هذا الشعب، بأن تعتبر أعمال العنف التي تقوم بها هذه الأطراف بمثابة هجوم على جميع الأطراف التي تمثل الشعب البوروندي بأسره، وكذلك ضد هذه المبادرة الرامية إلى إنشاء دولة ديمقراطية مبرأة من كل إقصاء في بوروندي. وفي هذه الحالة، تتفق الأطراف على أن توجه مجتمعة، من خلال المؤسسات المناسبة، ومن بينها لجنة متابعة التنفيذ نداء إلى حكومات الدول المجاورة والمنظمات الدولية ضامنة الاتفاق وإلى كافة الهيئات الوطنية الأخرى لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع وتسريح ونزع سلاح أفراد هذه الجماعات المسلحة والقبض عليهم وحبسهم وإعادتهم إلى وطنهم عند الاقتضاء وعلى أن تتخذ، إضافة إلى ذلك، جميع التدابير المناسبة ضد أي طرف يشجع هذه الأنشطة أو يدعمها.

وبعد مضي شهر على توقيع اتفاق أروشا، وجه نفس هذا النداء إلى هاتين الجماعتين المسلحتين، مؤتمر قمة إقليمي عقد في نيروبي حيث حذرهما فيه من أنهما قد تفرض عليهما جزاءات إن لم تسلكا طريق التفاوض. وقد انقضت الآن سبعة أشهر دون أن يرتد عن هذا النداء أيضا أي صدى. ولم ترد عليه جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية، سوى بتكثيف الهجمات داخل البلد وتعزيز ترسانتي أسلحتهما. وقد أصبحت الحالة الأمنية في البلد متدهورة اليوم بدرجة لم يعد يمكن معها تطبيق اتفاق أروشا. وبدلا من أن يتقدم البلد نحو السلام بعد توقيع هذا الاتفاق، لم ينفك يغرق منذئذ في أوحال الحرب الأهلية. وتتطلب هذه الحالة تدخلا عاجلا من جانب المجتمع الدولي. فمن غير المقبول أن تواصل الجماعتان المسلحتان تجاهلهما دون عقاب للنداء الذي وجه إليهما من أروشا ومن نيروبي ومن محافل دولية أخرى فيما بعد. ولا بد من إرغامهما على الجلوس إلى طاولة المفاوضات أو تحمل الجزاءات التي سبق أن أعلن عنها. وكيما يتسنى ذلك، ينبغي عدم الاكتفاء بجهود الوساطة التي يبذلها على المستوى الإقليمي الرئيس مانديلا ورئيس بوروندي.

ولا بد أيضا من اشتراك المجتمع الدولي برمته وعلى رأسه الأمم المتحدة ومجلس الأمن مشاركة أكبر – قبل فوات الأوان – في عملية إحلال السلام في بوروندي . وعلى المجتمع الدولي أن يثبت أنه يقف في الواقع إلى جانب بوروندي بقدر ما يقف إلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ذلك أنه بات من المؤكد أن ثمة في الواقع علاقة لم تنفك تتضح بين تطور الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصراعات في بوروندي . فهي كلما خمدت في الكونغو، اشتد أوارها في بوروندي.

ثانيا – اتفاق أروشا قد لا يصمد

يتوقف تنفيذ اتفاق أروشا كثيرا على تحسن الظروف الأمنية السائدة في البلد، وهو ما يتضح سريعا بمجرد إلقاء نظرة على بعض الترتيبات المنصوص عليها فيه ومنها ما يلي:

- تحتاج هيئات متابعة تنفيذ الاتفاق إلى توفر بيئة أمنية ليتسنى لها الاستقرار والعمل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق. ولن يستطيع ممثلو الأطراف الموقعة الموجودون في المنفى العودة إلى البلد والمشاركة في هذه الهيئات أو المؤسسات وتولى مهامهم فيها إذا استمرت حالة الحرب أو ازدادت حدتها.

- تقوم المؤسسات الانتقالية المنصوص عليها بموجب الاتفاق، على افتراض أن هناك وقف لإطلاق النار. فإذا انتفى هذا الشرط، فلن يكون لمفهوم هذه المؤسسات طبقا لما أراده له المشاركون في المفاوضات التي أنتجت الاتفاق، نفس الأساس مما يتعين معه تغييره. ولذا، فإن أي صيغة مؤسسية توضع في السياق الحالي، ستكون بالضرورة مختلفة عما نص عليه الاتفاق، الأمر الذي سيتطلب حمل الأطراف على الرجوع إلى طاولة المفاوضات لعقد اتفاق جديد يختلف فيه المشهد تماما عما كان عليه في السابق.

- تنذر هذه الصورة بأنه قد يتعين استئناف المفاوضات على أشياء يفترض أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأنها مما قد يؤدي إلى تآكل اتفاق السلام تدريجيا وزوال الزخم الذي أنشأه والآمال التي أشاعها في الرأي العام وفي نفوس البوروندين الذين يعانون صدمات الحرب.

- يفترض أن تكون الإصلاحات الرئيسية المتوصل إليها في اتفاق السلام، قد نفذت منذ بداية المرحلة الانتقالية، ولا سبيل إلى تحقيقها ما لم يكن هناك وقف سار لإطلاق النار (مثلا على سبيل الذكر لا الحصر، الإصلاح المتعلق بالجيش وسائر الأجهزة الأمنية).

- تتطلب إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة إدماج وتأهيل المنكوبين هي أيضا توفر وقف سار لإطلاق النار.

- بالإضافة إلى أن العناصر الرئيسية لبرنامج الفترة الانتقالية، سيعرقل تنفيذها إذا تواصلت أعمال العنف، سيؤدي استمرار حالة العنف هذه، في النهاية إلى تصعيد منطق الحرب، فيحل محل منطق السلام الذي حاول اتفاق أروشا تكريسه.

- قد يصبح اتفاق أروشا بالتالي مجرد حبر على ورق إذا لم تتوقف أعمال العنف و لم يأخذ الزخم المؤدي إلى وقف إطلاق النار مجراه في القريب العاجل.

ثالثا – الأثر السلبي لتنفيذ اتفاق لوساكا على عملية السلام البوروندية

- ثمة علاقة وطيدة بين الصراعات القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي. ويشهد الصراع المندلع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطورات إيجابية منذ بضعة أشهر تعزى إلى حد كبير إلى عودة المجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذا الصراع وإلى الجهود التي وافق على بذلها قصد وضع حد لهذا الصراع.

- ولكن الصراع البوروندي هو من فعل جماعات مسلحة متمردة تتكون وتتدرب وتتسلح وتُعّد لشن عملياتها على بوروندي انطلاقا من إقليم جمهورية

الكونغو الديمقراطية المجاور. وقد صُنفت هذه الجماعات، في اتفاق لوساكا، ضمن القوات الهدامة التي ينبغي تجريدها من السلاح وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم وترحيلهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم (انظر المرفق الأول).

- وكلما أحرز تقدم في تطبيق اتفاق لوساكا، أصبحت هذه القوات الهدامة تشعر بأن اقتراب المصير الذي ينتظرها يشكل خطرا عليها، وتحاول الأطراف القادرة منها على الإفلات من ذلك المصير. وهو الأمر الذي ينطبق على الجماعات المسلحة البوروندية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثل قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية وكذلك بعض الجماعات المسلحة الأخرى المتحالفة معها مثل القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهاموي ذات الأصول الرواندية.

- وقامت هذه الجماعات، منذ إعادة تنشيط عملية لوساكا، بحركة كبيرة لإعادة الانتشار من جمهورية الكونغو الديمقراطية باتجاه تنزانيا لتقوم بعد ذلك بنقل رحى الحرب، (التي تدور حتى الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية) باتجاه بوروندي. وقد تمثل هذا الأمر منذ بضعة أشهر في تصعيد عمليات التسلل وفي الهجمات المسلحة التي تقوم بها هذه الجماعات على بوروندي على امتداد حدودها مع تنزانيا (انظر المرفقين الثاني والثالث والتذييل التوضيحي).

- وتشير المعلومات المتاحة إلى أن هذا الضغط قد يتسارع ويتكثف في الأيام والأشهر القادمة ما لم تقرر حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا اتخاذ إجراءات لإيقاف حركات التسلل هذه وإجبار ''القوات الهدامة'' على ضبط النفس، وهو الأمر الذي لا يسود في الوقت الراهن. ولذلك فإن الاحتمالات كبيرة في استمرار تدهور الحالة الأمنية بشكل خطير جدا في بوروندي خلال الأسابيع القادمة. وتنذر هذه الحالة المتفجرة، في نهاية المطاف، باشتعال فتيل حرب شاملة في بوروندي وكذلك في أجزاء أخرى من دون الإقليم. وتظل الاحتمالات بحدوث إبادة جماعية أخرى وأزمات إنسانية جديدة واسعة النطاق قائمة ما لم يتم اتخاذ إجراءات للسيطرة على هذا التصعيد الذي ظهرت بوادره. وبالفعل فإن أيديولوجيا الإبادة الجماعية تسيطر على الفكر السياسي للمتمردين البوروندين الذين يستلهمون منها ما يقومون به من أعمال وما يتبعونه من أساليب في الحرب، والذين يتحالفون عادة مع الجماعتين الروانديتين السيئتي السمعة وهما القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهاموي. وليست التسمية التي تطلق عليهم في كثير من الأحيان بأنهم ''إرهابيون يمارسون الإبادة الجماعية'' مجافية للواقع عندما نأخذ في الاعتبار طبيعة تصرفاتهم ووحشيتها (انظر المرفق الرابع).

- ولوضع حد لهذا التصعيد، توجد ثلاث طرق ممكنة ينبغي توحيدها لإثناء الجماعات البوروندية المسلحة وحلفائها عن الاستمرار في اتباع منطق الحرب:

(أ) حمل هذه الجماعات (قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع عن الديمقراطية) على وضع حد لأعمال القتال والمشاركة في مفاوضات بغرض وقف إطلاق النار في إطار عملية أروشا للسلام التي يظل بابها مفتوحا أمامها؛

(ب) إخضاع هذه الجماعات إلى المعاملة التي خُصصت ''للقوات الهدامة'' في اتفاق لوساكا، وذلك بقطع النظر عن البلد الذي تختاره لشن الحرب. وهذا الأمر يعني، على وجه الخصوص، أنه حتى في حالة قيام هذه القوات الهدامة بنقل الجزء الأهم من أنشطتها الحربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوروندي، فإن ما يتصل بها من أحكام في اتفاق لوساكا يظل ساريا بالنسبة لجميع الأطراف الملزمة بهذا الاتفاق والمهتمة به؛

(ج) تطبيق الجزاءات التي أعلنت عنها بلدان الإقليم طبقا للفقرة الفرعية ب من المادة ٢ من ديباجة اتفاق أروشا للسلام التي تم ورد ذكرها أعلاه.

- وينبغي للمجتمع الدولي أن يبحث عن وسائل تهدف إلى إحراز تقدم في عمليتي أروشا ولوساكا للسلام بشكل متلازم حتى لا يشكل التقدم الذي تحرزه إحدى هاتين العمليتين مصدر خطر على الأخرى.

رابعا – المشاكل الأمنية على الحدود مع تنزانيا والدور المنتظر من هذا البلد

تلاحظ بوروندي أن موقف جارتها تنزانيا يتسم بانعدام التعاون في حين كان ينبغي أن تدفع بعض الأسباب الموضوعية البلدين إلى التعاون عن كثب في جميع المجالات ولا سيما في مجال ضمان الأمن على الحدود المشتركة.

- تنزانيا هي البلد المضيف لمفاوضات أروشا للسلام بين الأطراف البوروندية وأحد الأطراف الرئيسية الراعية لهذه المفاوضات.

- وتنزانيا وقّعت على الاتفاق المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ وهي بذلك التزمت شخصيا إلى جانب المجتمع الدولي كله بحمل الجماعات المسلحة البوروندية على إيقاف أعمال العنف والتفاوض حتى لا يعدها المجتمع الدولي الذي يتكون في المقام الأول من بلدان دون الإقليم ، خارجة على القانون.

- وعلى الرغم من هذا الالتزام المعنوي والرسمي، فإننا نلاحظ أن الجماعات المسلحة البوروندية تهاجم بلدها انطلاقا من إقليم تنزانيا ثم تعود بعد ذلك إلى القواعد التي انطلقت منها دون عقاب بعد أن تكون قد اقترفت جرائمها (انظر المرفقين الثاني والثالث والتذييل التوضيحي).

- وقد حاولت بوروندي منذ وقت طويل اتخاذ مبادرات ثنائية باتجاه تنزانيا قصد تحسيس قادتها بالأخطار التي يشكلها التمرد انطلاقا من إقليمها على السلام، والاقتراح عليها اتخاذ إجراءات مناسبة لإصلاح الوضع. وإلى جانب المناسبات العديدة التي سافر فيها الرئيس بويويا إلى تنزانيا، كانت هنالك لقاءات عديدة بين قادة البلدين على المستوى الوزاري. وبالفعل فقد التقى وزيرا الدفاع، وحدهما، خلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى شباط/فبراير ٢٠٠١، أربع مرات في كل من تنزانيا وبوروندي. لكن رد فعل تنزانيا على هذه المبادرات ظل سلبيا ودون أثر على أعمال المتمردين العدوانية المتواصلة عبر الحدود المشتركة، وكأن شيئا لم يكن. وانتهى الأمر بحدوث قدر من التوتر في العلاقات بين البلدين وبروز تساؤلات كثيرة في أوساط الرأي العام البوروندي عن موقف تنزانيا.

- وحيال انعدام التحرك هذا في مواجهة هجمات المتمردين البوروندیين وعدم ممارسة تنزانيا ضغوطا لوقفها، يحق للمرء أن يتساءل فعلا عن مدى عزم هذا البلد على إثمار الاتفاق الذي تولى رعايته في أروشا.

خامسا - المشاكل الأمنية المرتبطة بحالة الصراع السائد في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- منذ اندلاع الحرب الثانية بجمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٩٨، أصبح هذا البلد القاعدة الأساسية التي سمحت للجماعتين المسلحتين المناهضتين لبوروندي (قوات الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية) بتطوير قدراتها (تداريب ومعدات ومشاركة في أعمال القتال إلى جانب القوات المسلحة الكونغولية والبلدين الحليفين لحكومة كنشاسا). ويوضح المرفق الأول هذه الحالة جيدا.

- كانت هاتان الجماعتان تستخدمان بالدرجة الأولى مخيمات اللاجئين البوروندیين في تنزانيا لتجنيد أفراد في صفوفهما، وذلك انطلاقا من قواعدهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع أن القسم الأعظم من أفرادهما يرتكز في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن عمليات تسللهم إلى بوروندي تكون في الغالب عبر الأراضي التنزانية (انظر المرفق الأول).

- دفع هذا الحضور المكثف للمتمردين البوروندیين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتهديد الذي يشكلونه على الحركة التجارية البوروندية على بحيرة تانجانيقا إلى نشر قوات عسكرية للدفاع عن النفس تعنى بجزء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يقع بمحاذاة بحيرة تانجانيقا التي لم تعد تضبط الأمن فيه الحكومة المركزية في هذا البلد. وخضعت هذه القوة مؤخرا لعملية تسريح أفراد منها وخفض عدد المجندين فيها تخفيضا كبيرا، وذلك تماشيا مع البيئة الجديدة التي أوجدتها الأحكام الأخيرة لاتفاق لوساكا، والتي تمثلت في تقليص هام لأعمال المواجهة العسكرية على كل الجبهات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- وبالرغم من أن بوروندي لم توقع على اتفاق لوساكا، فإنها تظل مع ذلك معنية به إلى حد كبير بوصفها بلدا له مطالب أمنية لقيت استجابة محددة في إطار العملية الإقليمية لتسوية هذا الصراع. وكانت الغاية من القوة العسكرية البوروندية تنحصر في الدفاع عن النفس ولم تكن لبوروندي أبدا أية مطامع سياسية أو إقليمية أو اقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا ولم تكن بوروندي، المرغمة على اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لمواجهة انعدام نظير حكومي حقيقي، تحس مع ذلك بأنها في حالة حرب ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا السبب، ومع أنها شاركت في جميع مراحل المفاوضات، فقد فضلت طلب منحها مركز مراقب (لم يستجب لهذا الطلب) في اتفاق لوساكا بدلا من أن تتقمص دور بلد في حالة حرب لا وجود لها.

- شرعت بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في إجراء اتصالات ثنائية بهدف تسوية منازعاتهما والتوصل إلى سلام يعود عليهما بالنفع معا. وكانت هذه الاتصالات تبشر بالخير في بدايتها، وذلك في ظل رئاسة الراحل لوران ديزيري كابيلا الذي أبدى من جانبه الرغبة في تقديم تنازلات استجابة للمطالب

البوروندية، وإن كانت له هو أيضا مطالب لدى بوروندي.

- بعد مجيئ الرئيس جوزيف كابيلا إلى السلطة، استؤنفت الاتصالات الثنائية خلال شهر نيسان/أبريل (اجتماعات الخبراء واجتماع القمة في ليبرفيل يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، اجتماع وزيري الدفاع يوم ٢٧ نيسان/أبريل في نيروبي). وبمناسبة هذه اللقاءات الأخيرة، أعطى الجانب الكونغولي الانطباع بأنه لم يعد يرغب، كما كان في البداية، في تقديم تنازلات في مقابل ما يفرضه من قيود.

- وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين على بوروندي أن تقوم بـ ''سحب من جانب واحد ومباشر لقواتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية'' في مقابل تعهد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمواصلة تشجيع الحوار بين الحكومة البوروندية وقوات الدفاع عن الديمقراطية.

- وأما بوروندي فترى أنه يجب أولا أن تستخدم جمهورية الكونغو الديمقراطية نفوذها على قوات الدفاع عن الديمقراطية (وغيرها من الجماعات المسلحة المناهضة لبوروندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية) وأن تمارس عليها الضغوط اللازمة بهدف حملها على وقف أعمال القتال والمشاركة في عملية أروشا. وينبغي لجمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن ذلك التعاون في الإجراءات التي نص اتفاق لوساكا على اتخاذها ضد ''القوات الهدامة''. وبوروندي مستعدة لسحب ما تبقى من قوة الأمن التي نشرتها على حدودها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقابل ضمانات أمنية موثوقة.

سادسا – تعهدات بوروندي وتطلعاتها ومطالبها إزاء المجتمع الدولي

٥–١ التعهدات

تود بوروندي أن تعيد تأكيد التزام الحكومة الثابت بعمل ما في وسعها من أجل إنجاح عملية إحلال السلام في بوروندي وتيسير تنفيذ اتفاق السلام الموّقع في أروشا.

وتعيد حكومة بوروندي تأكيد مصلحتها في أن يسود السلام الكامل جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى. وستتعاون مع جميع الأطراف المعنية لبلوغ هذه الغاية في إطار اتفاق لوساكا أو في إطار الحوار الثنائي القائم مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو حوار يتعين، حسب بوروندي، أن يستمر إلى أن يتم التطبيع الكامل للعلاقات بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن حكومة بوروندي توافق على فكرة عقد مؤتمر للسلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وستكون نتيجة مؤتمر من هذا القبيل مرهونة بجودة إعداده من قبل جميع الأطراف المعنية.

٥–٢ التطلعات والمطالب

إن حكومة بوروندي يساورها بالغ القلق إزاء خطورة انهيار وموت عملية السلام التي توجت بشق الأنفس في أروشا. وتوجه نداء رسميا ملحا إلى المجتمع الدولي وإلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة بوجه خاص من أجل اتخاذ مبادرة يكون الهدف منها منح هذه العملية دفعا جديدا وبعث روح جديدة فيها.

وفي هذا الصدد، تود حكومة بوروندي أن تؤكد على أن الاحترام الذي يود المجتمع الدولي أن يظهره لدور الوسيط، نيلسون مانديلا، أو لدور بلدان المنطقة لا يجب أن يفهم منه تنازل هذا المجتمع عن أمر هو حكر عليه أو استسلاما من قبله قد يحكم عليه بشل حركته، في وقت

تستوجب فيه خطورة الحالة الراهنة التزام هذا المجتمع وتحركه. وفي هذا الشأن، تتطلع بوروندي إلى ما يلي:

- أن يمضي أعضاء مجلس الأمن ما يلزم من الوقت، أثناء جولتهم المقبلة في المنطقة، لكي يطلعوا عن كثب على المصاعب التي تواجه عملية أروشا لإحلال السلام في بوروندي في بعدها الوطني والإقليمي على حد سواء، وخصوصا الإشكالية الأمنية التي تمثل العقبة الرئيسية التي تعيق تنفيذ اتفاق السلام.

- إضافة إلى اللقاء المرتقب مع الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا، يمكن أن يستفيد أعضاء وفد مجلس الأمن إلى حد كبير من لقائهم بجماعات أخرى ذات تأثير في المجتمع البوروندي، لا سيما الجيش وممثلي المجتمع المدني والطوائف الدينية. وقد أعرب الرئيس مانديلا الذي اجتمع مؤخرا مع ممثلي هذه الجماعات في جنوب أفريقيا، عن تقديره العميق لنظرهم ولاقتراحاتهم وأفكارهم بهدف حل الأزمة.

- أن يجتمع أعضاء مجلس الأمن بزعيمي المتمردين البوروندين في كنشاسا (قوات الدفاع عن الديمقراطية) وبريتوريا (قوات التحرير الوطنية) وأن يوجهوا لهما رسالة واضحة بشأن الضرورة الملحة للرد بالإيجاب على نداء المجتمع الدولي بغرض وقف أعمال القتال والشروع في التفاوض بشأن وقف إطلاق النار. ويرجى أن يوضح أعضاء مجلس الأمن لهاتين الجماعتين أنهما إذا لم تستجيبا، فإنه سيكون لزاما على المجتمع الدولي فرض جزاءات عليهما.

- أن يقوم أعضاء مجلس الأمن ببحث القيام بأعمال واتخاذ تدابير ملموسة عاجلة بهدف مساعدة المنطقة والتوسط لإحلال السلام بين الأطراف البوروندية ومساعدتها على إنقاذ عملية السلام من الانهيار بحيث تمضي قدما بالوتيرة ذاتها (أو أسرع منها) التي تميز عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي هي عملية تفاعلية. ويتعين عليهم أن يبذلوا ما في وسعهم من أجل أن يدرك مخاطبوهم مدى ضرورة القيام بتلك الأعمال واتخاذ تلك التدابير على وجه الاستعجال، وذلك لدرء مخاطر الانقلاب السياسي والاجتماعي الذي قد يستتبع انهيار العملية الحالي. **وينبغي أن تكون مسألة الجزاءات التي قد تطبق على الجماعات المسلحة في المدى القصير ضمن مجموعة التدابير الملموسة التي يجب أن تبحث بجدية فائقة وأن تحظى بالأولوية.**

- أن يحاول أعضاء مجلس الأمن إقناع تترانيا بضرورة مراعاة الشواغل الأمنية التي أعربت عنها بوروندي مرارا. وفي هذا الصدد، تقترح بوروندي على تترانيا إنشاء قوة مراقبة مشتركة للحدود بينهما وقبول نشر مراقبين محايدين على طول هذه الحدود، وهو اقتراح سبق لبوروندي تقديمه في عام ١٩٩٨ ولم يلق قبولا لدى تترانيا.

- أن يبادر مجلس الأمن إلى دراسة إمكانية تمديد ولاية البعثة وتوسيع نطاق مهامها، حسب ما ينص عليه اتفاق لوساكا، وذلك لتمكينها من تغطية الاحتياجات المتعلقة بمراقبة الأوضاع الأمنية على الحدود المشتركة بين بوروندي وتترانيا، وبينها وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية.

- أن يعمل أعضاء مجلس الأمن على إقناع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بضرورة مواصلة الحوار الثنائي مع بوروندي، بروح إيجابية وبناءة أكبر،

وذلك على نحو يستجاب فيه لتطلعات الطرفين بمراعاة شواغل كل منهما.

وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن حث جمهورية الكونغو الديمقراطية على ممارسة الضغوط اللازمة على الجماعات البوروندية المسلحة من أجل وضع حد لأعمال القتال وبدء مفاوضات حقيقية.

- وينبغي لأعضاء مجلس الأمن القيام في الوقت الراهن وبعد انتهاء المحادثات المقبلة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بجعل هذه الحكومة تلتزم التزاما ثابتا بحث الجماعات المسلحة المناهضة لبوروندي على التحلي بضبط النفس، والحيلولة دون قيام هذه القوات الهدامة في المستقبل بعمليات اعتداء جديدة على بوروندي انطلاقا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتجميد جميع أنشطتها العسكرية على أراضي هذه الجمهورية.
- أن يسعى أعضاء مجلس الأمن إلى إقناع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية أن لا خيار لهذه القوات الهدامة سوى الكف عن القتال والانضمام إلى عملية أروشا للسلام في أقرب وقت ممكن، أو تحمل العواقب المبينة في اتفاقي لوساكا وأروشا.
- وأخيرا، أن يعمل أعضاء المجلس على إقناع جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن من مصلحتها ومن مصلحة دون الإقليم والمجتمع الدولي ككل التعاون من أجل تهيئة مناخ مستديم للمصالحة وحسن الجوار، والإسهام بذلك إسهاما قيما في إحلال السلم الدائم في هذه المنطقة دون الإقليمية.

تذييل لتوضيح محتوى المرفقات*

المرفقان الأول والثاني: عمليات التسلل وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع عن الديمقراطية وحلفاؤهما داخل بوروندي انطلاقا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا

جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف – قوات التحرير الوطنية ـ حزب تحرير شعب الهوتو

تنشط قوات التحرير الوطنية، بالتعاون المباشر مع أفراد إنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية سابقا وأفراد ماي ماي، في المنطقة الواقعة بين أوفيرا وبوكافو. وتتنقل بين بوروندي والكونغو عبر نهر روسيزي. كما تقوم بعمليات تسلل إلى المناطق الريفية المحيطة بمقاطعة بوجومبورا وجزء من بوبانزا.

باء – قوات الدفاع عن الديمقراطية

يسجل تواجد قسم من قوات الدفاع عن الديمقراطية في منطقة جنوب كيفو بين أوفيرا ومولييرو. ويعبر هؤلاء المعتدون بحيرة تنجانيقا للتسلل إلى جنوب المناطق الريفية المحيطة بمقاطعة بوجومبورا وجزء من مقاطعة بورودي (رومونج) وماكامبا (بحيرة نيانزا).

ويعبر قسم آخر من هذه القوات البحيرة أيضا، غير أنه يمر بتنزانيا (في منطقة كيغوما غالبا) لشن هجمات في المناطق المذكورة سلفا وكذلك في مقاطعتي ماكامبا وروتانا.

وتتواجد مجموعة أخرى من تلك القوات في منطقة كاتانغا (لوبومباشي) تقوم بالسير بمحاذاة الحدود بين زامبيا والكونغو، وعبور بحيرة تنجانيقا لدخول الأراضي التنزانية عائدة إلى قواعدها.

تنزانيا

وفضلا عن استخدام هذه القوات الهدامة الأراضي التنزانية معبرا لها، يوجد في هذا البلد قسم كبير من هؤلاء المعتدين الذين يشنون هجمات على بوروندي. وتجري عمليات التسلل إلى بوروندي انطلاقا من القواعد الواقعة على بعد مسافة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ كيلومترا من الحدود المشتركة بين بوروندي وتنزانيا.

* لا تتضمن هذه الوثيقة المرفقات من الأول إلى الثالث.

المرفق الثالث : تدهور الحالة الأمنية في أعقاب اتفاقات لوساكا

منذ بداية التطبيق الفعلي لاتفاق لوساكا، لاحظنا تزايد حدة العنف بشكل كبير.

وسرعان ما ترتبت على هذا الوضع نتائج وخيمة في الميدان. فقد قامت أعداد كبيرة من المتمردين المدججين بالسلاح بالتسلل إلى البلد عبر بحيرة تنجانيقا وعن طريق حدودنا البرية المترامية الأطراف مع تترانيا.

وبذلك تعرضت مقاطعات كان يسودها إلى حد الآن هدوء نسبي، مثل غيتيغا ومورامفيا وكايانزا، للإرهاب عن طريق الكر والفر خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل.

المرفق الرابع: لمحة عن بعض الخسائر المسجلة

تسبب هذا النوع من الإرهاب في خسائر جسيمة، إذ لقي عدد كبير من المدنيين حتفهم وأصيب عدة أشخاص بجروح وتعرض السكان للتشرد. كما تعرض الكثير من ممتلكات السكان للإتلاف والنهب والسرقة.

ومن العواقب الوخيمة لهذه الحالة وفاة العديد من الأشخاص بسبب المجاعة والأمراض التي تفشت بفعل الاكتظاظ السكاني.

المرفق الرابع: لمحة عن بعض الخسائر المسجلة

ألف - الخسائر التي تسبب فيها الإرهابيون من مرتكبي الإبادة الجماعية بعد عبور الحدود مع تترانيا

الفترة	المقاطعة	الخسائر البشرية	الخسائر المادية	ملاحظات
من ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ إلى ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ (سنة و ٤ أشهر)	ماكامبا (بحيرة نيانزا) كايوغورو	٢٣٢ قتيلا ٧٢ جريحا	- سرقة العديد من السلع - إضرام النار في العديد من المنازل وتدميرها - نهب العديد من المنازل - سرقة ٢٧ بقرة	هجوم إرهابيين من مرتكبي الإبادة الجماعية انطلاقا من تترانيا وعودتهم إليها
من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ إلى ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٨ (٣ أشهر و ٣ أسابيع)	ماكامبا	٢٤ قتيلا ٧ جرحى	- إضرام النار في ٧٢ منزلا - سرقة مبلغ كبير من المال	هجوم إرهابيين من مرتكبي الإبادة الجماعية انطلاقا من تترانيا وعودتهم إليها، يتلقى الجرحى العلاج في موساغارا بتترانيا
	روتانا كانزوكو	٦ قتلى ٥ جرحى ٥ قتلى	- سرقة ٣٨ بقرة	
من ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ (٣ أشهر)	ماكامبا	٣ قتلى إصابة شخص واحد بجروح واختطاف اثنين	- نهب ٣٦ منزلا وإضرام النار فيها	صد الهجمات المتكررة لإرهابيين من مرتكبي الإبادة الجماعية، وعودتهم إلى الأراضي التترانية
من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ (٥ أشهر)	ماكامبا روييغي	١٣٩ قتيلا ٥٥ جريحا ٢٣ مختطفا ١٠ ٠٠٠ مشرد	- نهب العديد من المنازل وإضرام النار فيها - سرقة ٢٣٢ بقرة - سرقة مبلغ ١ ٩٦٣ ٠٠٠ فرنك بوروندي - سرقة عدد كبير من الماعز والضأن	

الفترة	المقاطعة	الخسائر البشرية	الخسائر المادية	ملاحظات
من ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى ٢١ حزيران/ يونيه ١٩٩٩ (شهران و ٣ أسابيع)	ماكامبا	٧٥ قتيلا ٣٠ جريحا ٥١ مفقودا العديد من المشردين	- إضرام النار في العديد من المنازل - سرقة العديد من الأبقار - سرقة مبالغ كبيرة من المال - تدمير عربتين	تسلل انطلاقا من تنزانيا والعودة إليها
من ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (٣ أشهر)	ماكامبا	٤٩ قتيلا ٢٦ جريحا و ٥ مختطفين آلاف المشردين	- سرقة العديد من الأبقار - إضرام النار في مدرسة ابتدائية - نهب وإضرام النار في ٢٠٠ منزل	
	روتانا	١٨ قتيلا ٢١ جريحا ٤ مختطفين آلاف المشردين	- سرقة ٩٦ بقرة - إضرام النار في ١٠٠ منزل - إحراق حقول لأشجار البن - تدمير مركز صحي	
من ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ (٤ أشهر)	روتانا رويغي	٧٤ قتيلا بمن فيهم أوروبيان كانا يعملان في الأمم المتحدة	- إضرام النار في ١٩٤ منزلا - إضرام النار في مركزين صحيين - إضرام النار في مدرسة ابتدائية	تلقى الجرحى العلاج في الأراضي التنزانية
شباط/فبراير - حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (٥ أشهر)	ماكامبا روتانا رويغي	١٥٨ قتيلا ٧٩ جريحا ٢١ مختطفا	- إضرام النار في ١ ٣٣٤ منزل - نهب ١ ٣٨٣ منزل	تم بيع المسروقات في تنزانيا

الفترة	المقاطعة	الخسائر البشرية	الخسائر المادية	ملاحظات
	غيتيغا		– سرقة ١٧١ بقرة – إضرام النار في ١٠ مدارس ابتدائية – إضرام النار في ٨ عربات – إتلاف ١٢ عربة – إضرام النار في ٤ مراكز صحية – نهب مركزين صحيين – نهب العديد من المحلات التجارية – سرقة مبالغ كبيرة من المال – سرقة العديد من الملابس والمواد الغذائية – سرقة دراجة نارية وأكثر من ٢١ دراجة هوائية	ينطلق جميع الإرهابيين من مرتكبي الإبادة الجماعية من تنزانيا لارتكاب هذه الجرائم ثم يعودون إليها بعد إتمام عملياتهم
من تموز/يوليه – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (٦ أشهر)	ماكامبا روتانا	٦٧ قتيلا ١٧٥ جريحا العديد من المشردين	– سرقة ٦٠ بقرة – إضرام النار في العديد من المنازل – نهب العديد من المنازل	
كانون الثاني/يناير – نيسان/أبريل ٢٠٠١ (٤ أشهر)	روتانا روييغي كانزوكو	٢٩ قتيلا ٣٤ جريحا	– سرقة ٢٢٩ بقرة – إضرام النار في العديد من المنازل – سرقة الكثير من الأدوية ونهب العديد من المحلات التجارية	

باء – الخسائر التي تسبب فيها الإرهابيون من مرتكبي الإبادة الجماعية عبر الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية

الفترة	المقاطعة	الخسائر البشرية	الخسائر المادية	ملاحظات
عام ٢٠٠٠ (١٢ شهرا)	المناطق الريفية لبوجا	٥٧ قتيلا ١٠٤ جريحا ٨ مفقودين		تستهدف قوات التحرير الوطنية الآتية من جمهورية الكونغو الديمقراطية العاصمة ومناطقها الحيوية
عام ٢٠٠١ حتى شهر نيسان/أبريل (٤ أشهر)	بلدية بوجا (كيناما) المناطق الريفية لبوجا (نيابونييغيري)	أرقام مؤقتة		– ازدياد حدة العنف – انعدام الأمن حول العاصمة